محاولات الحكومات التركية للانضمام الى الاتحاد الأوربي (1987 – 2010م)

الباحث الأول:
أ.م.د. لبنى رياض عبدالمجيد
جامعة الحمدانية
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الباحث الثاني:
أ.م.د. زينب لبيب فخري
جامعة سامراء
كلية الآداب

الملخص:

تعد عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي واحدة من أكثر الأحداث التاريخية والحاسمة في بناء التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوربا. ومن الواضح أن تركيا ليست مرشحا قويا مثل الآخرين. اذ تتحدى تركيا المنظومة الاوربية من أجل ان تكون جزءا منها.

ومن المفارقات أن هذا التحدي ثقافي بقدر ما هو سياسي بالنسبة لأوربا التي انشغلت أكثر فأكثر بهويتها وحدودها ومستقبلها. أدى فتح مفاوضات العضوية إلى إثارة قلق الأوربيين ، مما أثار مناقشات حادة وغير مسبوقة داخل أروقة البرلمان الاوربي. الأتراك المسلمون ، على عتبة حدود دول الاتحاد الأوربي ، يتم تخيلهم مرة أخرى من خلال الرجوع إلى التاريخ والذاكرة العثمانية، بالرغم من أن المحاولات التركية للانضمام الى الاتحاد الأوربي هي قضية سياسية. لكن في حالة تركيا تظهر المناقشات أنه يتجاوز السياسة. مما يبدو أن الأوربيين أقتنعوا في ان تركيا مرآة للتراث الثقافي والديني لأوربا، وقد أثار هذا انعكاسا وجوديا عن الطبيعة والهوية بفضل اهتمامها الوثيق ووجودها النشط على الصعيدين المحلي والأوربي .

قسم البحث على مقدمة ومبحثين، درس المبحث الاول (المحاولات التركية للانضمام الى الاتحاد الاوروبي) ، سلط الضوء على رغبة الحكومات التركية للانضمام الى الاتحاد الاوروبي عن طريق محاولات استكمال الشروط ومتطلبات العضوية، اما المبحث الثاني درس: (أثر العامل الديني في علاقات تركيا مع الاتحاد الاوروبي)، إذ أشار بوضوح الى ان السبب الرئيسي والمباشر في رفض تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي هو انها بلد مسلم ودول الاتحاد الاوروبي هم نصارى(مسيحيون)، فضلا عن ذلك فقد احتوى البحث على الخاتمة والتي هي حصيلة الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثتان.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الاوروبي، الحكومات التركية ، الديمقراطية ، انضمام تركيا.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 37, Aug 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The Turkish Government's altempts To join the European Union (1987 – 2010)

Asst. pro. D. Lubna Riyadh Abdul Majeed
University Of Al-Hamdaniya /College of Education For Humanities
Asst. pro. D. Zainab labeeb fakhry
University of Samarra/ Faculty of Arts

Abstract:

Turkey's membership In the European Union is one of the most historical and decisive events in the construction of the social, economic and political structure of Europe. It is clear that Turkey is not a strong candidate like the others. Turkey is challenging the European system in order to be a part of It.

Ironically, this challenge is as much cultural as it is political for Europe, which is more and more preoccupied with its identity, its borders, and its future. The opening of membership negotiations has alarmed the Europeans, prompting intense and unprecedented debates within the corridors of the European Parliament. The Muslim Turks, on the threshold of the European Union, are once again being imagined by turning back to Ottoman history and memory.

Although EU membership is a political issue. But in the case of Turkey, discussions show that he is beyond politics. It seems that the Europeans are convinced that Turkey is a mirror of the cultural and religious heritage of Europe, and this has sparked an existential reflection on nature and identity thanks to its close interest and active presence at the local and European levels.

Keywords: European Union, Turkish governments, democracy, Turkish accession.

المقدمة:

تعود روابط تركيا بأوروبا إلى قرون مضت ، ومع الاتحاد الأوربي ما يقارب نصف قرن، ومع ذلك، يبدو أن العضوية لن تتحقق قريبا فجميع الأطراف ، بما في ذلك تركيا ، مقتنعون بأن عملية التفاوض مع أنقرة ليست ولن تكون كما كانت مع التوسعات السابقة، على الرغم من أن الطريق المؤدي إلى الاتحاد هو نفسه من حيث المبدأ بالنسبة للجميع ، إلا أن الحوادث البسيطة تبدو أن طريق انضمام تركيا مليء بالعقبات ومضطرب ،لذا فإن نهاية الطريق ليست واضحة على الإطلاق.

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، درس المبحث الاول (المساعي التركية للانضمام الى الاتحاد الاوربي). في حين ركز المبحث الثاني على (العامل الديني في علاقات تركيا مع الاتحاد الاوربي) على اعتبار ذلك العامل من أبرز معوقات الانضمام التركي الى المنظومة الاوربية، لان الاتراك أجروا العديد من التعديلات على الدستور التركي عام 2004 فيما له علاقة بقضايا حقوق الانسان خصوصا بما يرتبط بإلغاء عقوبة الاعدام، والهوية الثقافية لمكونات المجتمع التركي. ووفقا للقانون 4771 في 9 أب 2002 (الاتفاقية الثالثة للمواءمة مع الاتحاد الاوربي) أبطلت عقوبة الاعدام للجرائم المرتكبة وقت السلم. وأبطلت قانون 5218 بتاريخ 14 تموز 2004 عقوبة الاعدام بأي وقت كان. ووقعت تركيا على البرتوكول رقم (13) الملحق بالاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان بإشراف المجلس الاوربي في عام 2006 .

أهمية الدراسة:

يسلط البحث الضوء تحديدا على الشروط اللازم توفرها لبدء مفاوضات الاتحاد الاوربي مع تركيا لكي تصبح عضوا في الاتحاد الاوربي بشكل واضح من خلال تطبيق الاتفاقيات الأوربية. وترد هذه الشروط في سلسلة من المعايير السياسية والاقتصادية. لكننا نلاحظ ظهور جديد ، لم يتم تحديده رسميا، اذ تعمقت أوربا في مسألة ترشيح تركيا وتذرعت بحجج واهية لم تكن سابقا معيارا للبلدان المرشحة الأخرى، عندما بدأت المفاوضات في بروكسل (مقر الاتحاد الاوربي) وتركيا في تطوير علاقاتهما المستمرة منذ نصف قرن، بدأ الأوربيون يتحاورون، ويطرحون تساؤل عن جدارة مفاوضاتها في قبول انضمام تركيا المسلمة؟ اذ غالبا ما تأخذ المناقشات نغمة ثقافية في العديد من الدول الأعضاء، الا إن حقيقة افتتاح المفاوضات مع الاتراك تزامن مع تطلعات اوربا الخاص بهويتها ومستقبلها، خاصة أثناء العملية الدستورية، وهذا يعني أن هناك أرضية خصبة للحكم على انضمام تركيا لأسباب ثقافية ودينية.

إشكالية الدراسة:

يحاول البحث الاجابة على التساؤل التالي: الى أي مدى لا تزال أوربا تتذرع بالدين؟ نتيجة للعملية الطويلة للعلمنة في أوربا، فقد الدين تأثيره وقدرته على تأطير التوجهات السياسية والاجتماعية في أوربا، على الرغم من أن هذه العملية قد تمت تجربتها بدرجات متفاوتة، اعتمادا على السياقات الوطنية والتاريخية المحددة لمختلف البلدان الأوربية، إلا أن الدين اليوم بعيد عن دوره التاريخي في اوربا كممثل اجتماعي وسياسي حاسم. على الرغم من ظهور أشكال جديدة من التدين، إلا أن هذا الوضع يمثل حقيقة خاصة في أوربا، والتي علاوة على ذلك، تشكل حالة استثنائية في العالم.

يبين مضمون البحث لأولئك الذين يعارضون عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي وفق الحجج الثقافية والمتعلقة بالهوية الاسلامية، إذ أن العامل الديني لم يمنع الحداثة التركية عبر تاريخها الحديث والمعاصر.

على العموم، نلاحظ دوما ان طلب تركيا ومساعيها للانضمام الى الاتحاد الاوربي يثير تساؤلات وقضايا حضارية وثقافية، وإن معظم الاوربيين يتهامسون الى أي مدى من الممكن ان تنسجم فيه أعراف تركيا الاسلامية مع الثقافة والهوية الاوربية .

المبحث الاول : المساعي التركية للانضمام الى الاتحاد الاوربي

قدمت تركيا بطلب الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي بتاريخ 24 نيسان 1987، الا أنه جوبه برفض أوربي، وبعد محاولات عدة ، اقر مجلس الانتساب في 9 تشرين الثاني 1992(عبدالمجيد، 1995، ص33)، خلال اجتماعه في مدينة بروكسل Bruxelles في بلجيكا – مقر الاتحاد الاوربي – قبول انضمام تركيا إلى اتفاقية الوحدة الجمركية الأوربية اعتبارا من 31 كانون الأول 1995(Güney, 2004, P.153)، وقد أكدت اللجنة الأوربية بتقريرها الذي أعدته في تشرين الثاني 1994 على " **أن تركيا اتخذت إجراءات لتطوير اقتصادها .. وإنها بلغت تقريبا إلى المستوى الاقتصادي الذي يرقى إلى درجة اقتصاد سوق متكامل ، وان الأعمال والتجارة فيها كانت منسجمة مع شروط وتوقيتات اتفاقية الاتحاد الجمركي**"(سليمان، 2006، ص183) .

إلا إن اللجنة المذكورة إشارت إلى إن تركيا تعاني من قصور في سجل حقوق الإنسان ومعاملة الأقليات والالتزام بالديمقراطية، ومع ذلك فقد قررت قبول انضمامها الى اتفاقية الوحدة الكمركية (سليمان، 2006، ص183)، وأيد البرلمان الأوربي القرار في 13 كانون الأول 1994، واصبحت اللجنة المشتركة للاتحاد الكمركي الهيئة الرئيسة المسؤولة عن تنسيق وضمان الأعمال واللجان التنسيقية الاتحادية المشتركة بين تركيا والاتحاد الاوربي (Other ,2007, p74).

بعد أكثر من اربعة عقود على أنقلاب عام 1980[1]، وعودة الديمقراطية في تركيا، والمتمخض أصلا عن دعوات وضغوط مارستها الدول الأوربية على صانعي القرار الأتراك، طورت المفوضية الأوربية موقفها من ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي، ففي عام 1997 اعتبرت المفوضية إن تركيا أصبحت مؤهلة للترشيح لنيل العضوية لكنها رهنت قرار الموافقة على الانضمام باستكمالها التحول الديمقراطي وتحقق الشروط الاقتصادية كتلك المتصلة بالاستقرار المالي ومكافحة الفساد وإدارة المرافق العامة (سليمان، 2006، ص188)، وأشارت الى حل بديل عن العضوية الكاملة، في حال عجز تركيا عن الإيفاء بمتطلباتها، من خلال اقامة علاقات

[1]) **انقلاب عام 1980:** انقلاب عسكري قاده رئيس اركان الجيش التركي كنعان ايڤرين في 12 آيلول 1980 نتيجه الفوضى التي حلت في البلاد بعد تصاعد اعمال العنف وبالتالي سيطر الجيش على الحياه السياسيه في البلاد فحل البرلمان وعطل الدستور وصل الاحزاب بعد ان اوقفت نشاطها كما فرضت الاحكام العرفيه في البلاد ومنع المواطنين مغادره البلاد كان هدف الانقلاب تغيير شامل في النظام السياسي في البلاد للمزيد من التفاصيل ينظر: (رضوان، 2013، ص213).

سياسية واقتصادية مستقبلية مميزة تقوم على توسيع الاتحاد الگمرگي ليشمل الخدمات الزراعية والصناعية والسياحية والتعاون المالي بين الطرفين(شنر، 1995، ص20؛ Martin, 2003, p.98).

خلال القمة الاوربية المعقودة في لوكسمبورغ Luxembourg في 1997/12/13، جرت الموافقة على انضمام الدول المرشحة للعضوية إلى الاتحاد، اذ أكد المجلس الأوربي" **أن تركيا مؤهلة للعضوية، وهي (عضوا كامنا) فيه ، وان طلبها للانضمام يقاس وفق المعايير ذاتها المطبقة على بقية الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الاوربي**"(سليمان،2006، ص188).

وفي حديث لرئيس الجمهورية السابق سليمان ديميريل[2] Suleyman Demirel 1993-2000 في 22 كانون الثاني 1998 أكد على " أن أوربا أوسع من الاتحاد الأوربي ، وأن تركيا سوف لن تغير وجهة نظرها بنفسها كدولة أوربية، وأنها سوف لا تهمل فكرة التعامل مع أوربا"(سليمان، 2006، ص189) .

شهدت العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي بعض التحسن مطلع عام 1998، ففي شباط منه وجه وزير خارجية ألمانيا كلاوس كينكل Klaus Kinkel (28 ايار 1992-26 تشرين الاول 1998) الدعوة لتركيا للمشاركة في المؤتمر الأوربي مؤكدا أن المجتمع الأوربي لا يمكنه إستكار وجود تركيا (Accession, 2008, p.172-173) .

أكد وزير الشؤون الخارجية الفرنسية هوبير فدرين Hubert Vedrine أن بلاده تسعى لإصلاح الوضع السيء الناجم عن نبذ الأوربيين لتركيا(Ahtisaari, 2004, p.19) ؛ وقد جرى خلال زيارة ديميريل لفرنسا في شباط 1998 التوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، وقد أشار الوزير الفرنسي أن عدم ضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي قد يترتب

---

[2]) **سليمان ديميرل** : رجل دولة تركي ولد في شمال غربي الانضول في 1 تشرين الثاني1924 ،درس في بلدته أتابي بعدها التحق بالمتوسطة والثانوية في اسبرطة وافيون، تخرج من كلية الهندسة المدنية من جامعة اسطنبول عام 1949، انضم الى حزب العدالة 1961 ،تولى رئاسة الوزراء مرات عديدة ضمن (21تشربن الاول 1965- 16 مايس1971) و (31 اذار 1975 - 21 حزيران 1977) و (21تموز 1977 - 5 تشرين الثاني 1978) و (12 تشرين الثاني 1979 - 12 ايلول 1980)و (20 تشرين الثاني 1991 - 16 مايس 1993) ، اصبح الرئيس التاسع لجمهورية تركيا (1993-2000)، توفي في انقرة في 17 حزيران 2015م ،للمزيد من التفاصيل: (معوض، 1988، ص 34 ؛ Metin Heper, S.198-199)

عليه عواقب وخيمة، أما الرئيس الفرنسي جاك شيراك[3] Jacques Chirac فقد أكد، خلال قمة كارادیف cardiff الأوربية في حزيران 1998، على " **وجوب ضمان رسو تركيا في أوربا لأن ذلك هو الطريق الأفضل لضمان التطور الاقتصادي والديمقراطي فيها**" (سليمان، 2006، ص189-190).

بعد أنتهاء اعمال قمة كارادیف، قدمت اللجنة الأوربية تقريرها المتضمن برنامج الاتحاد حول تركيا، وقد أعقب ذلك مشاركة تركيا، على مستوى وزاري، في اجتماع وزراء خارجية الدول الأثنتي عشرة دولة المرشحة للعضوية وأعضاء اللجنة الأوربية في بروكسل بتاريخ 19 كانون الثاني 1999، وقد اقترحت اللجنة العليا خلال المؤتمر زيادة المساعدات المالية الأوربية لتركيا إلى (150) مليون يورو (سليمان، 2006، ص190).

أنتعشت الامال التركية بقبول عضوية بلادهم في الاتحاد الاوربي لاسيما بعد وصول غيرهارد شرويدر Gerhard Schroder (27 تشرين الاول 1998- 22 تشرين الثاني2005) إلى السلطة في ألمانيا الذي وعد بتقديم الدعم لعضوية تركيا في الاتحاد، كما أكد وزير الخارجية الألماني جوسكا فيشر Joschka Fischer (27 تشرين الاول 1998- 22 تشرين الثاني2005)، خلال زيارته لأنقرة في تموز1999، على تأييد بلاده لتركيا بقوله: " **إن مصلحة الاتحاد هي امتلاك مستقبل مشترك مع تركيا**"(سليمان، 2006، ص190).

توجت الجهود التركية والأوربية ،لاسيما المفاوضات التي أجراها الاسباني خافير سولانا Javier Solana (١٨ تشرين الاول 1999 – 1 كانون الاول 2005) المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الاوربي ، بتوصية اللجنة الأوربية في تشرين الاول 1999 بتضمين تركيا مرشحا رسميا في الاتحاد(سليمان، 2006، ص190 ؛ Usul, 2010, p.58).

وبعد هذه التوصية قرر الاتحاد الأوربي في قمة هلسنكي منتصف كانون الاول 1999 قبول تركيا رسميا كبلد مرشح للعضوية ضمن خطة توسيع الاتحاد إلى جانب البلدان الأخرى(Ugur and Nergis Canefe, 2005, p.108).

أقر المجلس الأوربي خلال قمة نيس في 4 كانون الاول2000 وثيقة الشراكة مع تركيا كخطوة أساسية ضمن مسيرة تركيا نحو العضوية الكاملة ، وقد تضمنت الوثيقة تفضيلات قصيرة

---

[3]) **جاك شيراك:** ولد في باريس 29 تشرين الثاني 1932، تلقى تعليمه في باريس، 1953 تخرج من معهد الدراسات السياسيه في باريس. وفي عام 1962 تولى منصب مساعد رئيس الوزراء، وفي عام 1965 م انتخب مستشارا محليا في سانفريل في مقاطعة كوريز ، شغل شيراك مناصب عده لعل ابرزها وزيرا للداخلية(27 شباط 1974- 26 اب 1976) و (20 اذار 1986- 10 ايار 1988) تقلد منصب رئيس الجمهورية 17 مايس 1995 -16 مايس 2001)، توفي في 26 ايلول 2019، للمزيد من التفاصيل ينظر : (عبود، 2023).

المدى وأخرى متوسطة ، وكذلك أهداف يتطلب من تركيا إنجازها وصولا إلى العضوية، فضلا عن مجموعة خطوات لتنظيم برامج التقدم والديمقراطية لتحقيق مجموعة الأهداف المقررة إزاء تركيا ، فالوثيقة مثلت خارطة طريق في مسيرة تركيا نحو الاتحاد الأوربي(سليمان، 2006، ص 192) .

ولاستكمال شروط ومتطلبات العضوية الكاملة، أعلنت الحكومة التركية في آذار 2001 عن برنامج اصلاحي والذي عد كإعلان (مبادرات شاملة) تعالج قضايا مثل الأقليات (Hamren, 2007, p.7)، ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والمدنية ، وقضية قبرص والعلاقات مع اليونان ، وأعقب ذلك في تشرين الاول 2001 إقرار المجلس الوطني التركي الكبير مجموعة إصلاحات قلصت نسبيا ، التقييدات على حقوق الإنسان ، والحد من سلطات الشرطة فيما يتصل بجرائم الفساد وسواها، كما هدفت هذه الإصلاحات إلى تعزيز التمثيل المدني في مجلس الأمن القومي التركي. وفي شباط 2002 وافق المجلس على حزمة إصلاحات أخرى مكونة من (14) مادة ألغت بموجبها عقوبة الإعدام عدا تلك المتصلة بالجرائم المرتكبة أثناء الحرب، كما تقرر القيام بالبث والنشر باللغات واللهجات غير التركية ، وتعديل قانون مكافحة (الإرهاب) إذ خففت كثير من القيود المفروضة على حرية الصحافة والمطبوعات، وإخضاع ميزانية المجلس الوطني التركي الكبير للرقابة المالية الصارمة ورفع العمر القانوني في محاكم الأحداث إلى (18) سنة بدلا عن (15) سنة(سليمان، 2006، ص 192).

تزامنت هذه التغييرات مع قرار القمة الأوربية لعام 2002 التي ارجأت تحديد موعد بدء مفاوضات الانضمام مع تركيا حتى نهاية عام 2004، في حين أجازت الصيغة النهائية لتوسيع الاتحاد بضم عشرة دول من بينها قبرص وذلك اعتبارا من منتصف عام 2004. ويمكن الإشارة إلى أهم الاتجاهات التي افرزها الجدل داخل البرلمان الأوربي، صاحب القرار في الاتحاد، حول عضوية تركيا وكما يلي(سليمان، المصدر السابق، ص193-194 ؛ جريدة الحياة، 2004/12/17 ؛ Wilson, N.D, P.29-33):

1- "الاتجاه المسيحي الديمقراطي أصر على بقاء تركيا خارج الاتحاد الأوربي تحت ذرائع متعددة أهمها، الأسباب الجغرافية، الجذور التاريخية والتي تبين إن تركيا لم تشترك في التراث الأوربي، وإنما كانت ممثلة لإمبراطورية إسلامية تنتمي إلى الشرق، ناهيك عن الاختلاف الثقافي بين الجانبين ومسألة النمو الديموغرافي، وقد طالب الكثير من نواب الكتلة الديمقراطية المسيحية في البرلمان الأوربي الاعتراف بالهوية المسيحية للاتحاد الاوربي.

2- تيار اليسار الأوربي، رغم رفض نوابه إضفاء صبغة دينية على الاتحاد الأوربي فأنهم لم يتعاطفوا مع تركيا باتجاه عضوية الاتحاد بسبب السياسة الداخلية والخارجية التي انتهجتها أنقرة أبان الحرب الباردة فهم يأخذون على الأتراك انقيادهم غير المشروط وراء الغرب وواشنطن تحديدا ،كما تبنى هذا التيار قضية أكراد تركيا، وآثروا الدفاع عنهم ضد (القمع) الثقافي والسياسي التركي، فضلا عن التنديد بسياسات الحكومة التركية ضد الحركة النقابية التركية ، ومعارضتهم لأي دور للمؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسة.

3- تيار يمين الديمقراطيين المسيحيين، وبعض القوميين، يعد من أكثر التيارات جهرا بمعارضة دخول تركيا الإتحاد الأوربي بسبب تخوفهم من عواقب دخول أكثر من 80 مليون مسلم إلى الاتحاد من جهة ولمعارضة بعضهم الصيغة الحالية للاتحاد حرصا منهم على استقلال دولهم القومية".

وامام هذه التطورات، التي هدفت إلى سحب مبررات الرفض الأوربي لها، جاءت مقررات اجتماع قادة دول الاتحاد الأوربي في بروكسل بتاريخ 17 كانون الاول 2004 لتؤشر مرحلة جديدة في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي. إذ أعلن رئيس المفوضية الأوربية الايطالي رومانو برودي Romano Prodi (16 ايلول 1999 -30 تشرين اللول 2004) موافقة الاتحاد(المشروطة) لبدء مفاوضات الانضمام مع تركيا(Marguiles, 1996, P.27).

المبحث الثاني : العامل الديني في علاقات تركيا مع الاتحاد الاوربي

تم التشديد خلال مباحثات مسيرة تركيا نحو العضوية الكاملة على جملة من الاعتبارات الثقافية والدينية في رفض الأوربيين لانخراط تركيا في مؤسساتهم، وعلى ما يبدو أن المواقف هذه ترجع جذورها الى ماضي العلاقات العثمانية الاوربية(Uniu, 2007, P.239-241).

إن الأوربيين لا يريدون ولايؤيدون وجود دولة بشعب مسلم في الاتحاد الأوربي، لاسيما بعد أن اخذ الدين الإسلامي بمفهومه الثقافي يثير قلقا كبير لديهم بعد أن راج بين أوساط عديدة في المجتمعات الأوربية كونه يمثل خطرا جديدا على الحضارة الأوربية وقيمها بعد زوال الخطر الشيوعي ، لذلك لم يتردد القادة الأوربين في الإشارة، تصريحا أو تلميحا، إلى أن اتحادهم إنما هو(نادي مسيحي)، فقد اخبر المستشار الألماني الأسبق وولي براندت Willy Brandt السفير التركي في بون Bonn انور اويمن Anwar Oyman صراحة بـ " **أن الدين عقبة أمام انضمام بلاده إلى أوروبا**" (سليمان، 2006، ص 209 ؛ Zurcher and Linden, 2004, P.23-25).

أما توركت اوزال[4] Turgut Ozal الرئيس التركي فقد أشار عام 1992 إلى أن السبب الرئيس لرفض طلب تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي هو " **أن سجل تركيا بالنسبة لحقوق الإنسان ملفق لعدم قبول طلب انتمائها الى الاتحاد الاوربي، والسبب أننا مسلمون وهم مسيحيون ، لكنهم لا يقولون ذلك** " (السبعاوي، 2021، ص209-210) ، كما حذرت تانسو تشيللر[5] Tansu Ciller من أن الرفض الأوربي المتواصل لتركيا سوف لن يجد له تفسيرا لدى الأتراك سوى انهم شعب مسلم، وهاجمت مواقف المستشار الألماني المعادية لتركيا على خلفية مقررات مؤتمر الأحزاب المسيحية الذي عقد في 9 آذار 1997 الرافضة لانضمام تركيا إلى

---

[4] **توركت اوزال:** سياسي تركي ولد في 13 تشرين الاول 1927 في مدينة ملطية، درس في جامعة اسطنبول التقنية ، اسس حزب الوطن الام عام 1938، تقلد بمنصب رئيس الجمهورية (9 تشرين الثاني 1989- 17 نيسان 1993)، تميزت مدة توليه السلطة بالعمل على توجيه اقتصاد تركيا نمو الاستثمارات الاجنبية مما اسهم مساهمة فاعلة في تحسين علاقته مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، توفى أثر نوبة قلبية في 17نيسان 1993، للمزيد من ينظر: (السبعاوي،2021) .

[5] **تانسوتسيللر:** ولد في استانبول 23 تشرين الاول 1946، درست في مدرسة تشيلر في اسطنبول، ادرست الاقتصاد في جامعة البسفور ثم اكملت دراسة الماجستير في جامعة Connecticut الامريكية، للمزيد من التفاصيل ينظر: حنا عزو بهنان، العدد 9 /2008) .

الاتحاد الأوربي(سليمان، 2006، ص209)، وقد أكد ذلك ايضا مسعود يلماز Mesut Yilmaz الذي وجه أصابع الاتهام الى المستشار الالماني هلموت كول 1982-1998 Helmut Kohl بالسعي لتحويل أوربا إلى نادي مسيحي، اذ اشار هلموت كول خلال اجتماع للأحزاب الديمقراطية الأوربية بأن الاتحاد الاوربي يقوم على أسس المبادئ المسيحية ولا مجال فيه لبلد لا يشترك في هذه الهوية الثقافية(سليمان، 2006، ص209-210)، .

كما وصف وزير خارجية تركيا الاسبق، إسماعيل جم[6] Ismail Cem، الأوربيين بضيق الأفق ، فقد حذر الاتحاد الأوربي أن ليس من مصلحته البقاء كنادي مسيحي مغلق، مشيرا إلى أن تركيا تمنح أوربا صلات متنوعة برحاب الشرق مع التزامها بأساسيات الثقافة الأوربية ، الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساواة والعلمانية، فضلا عن أسواق أقتصادية واسعة للصناعات الاوربية(سليمان، 2006، ص210) .

وقد عبر القادة الأتراك من جانبهم، وفي محاولة للتغلب على المعضلات الثقافية والحضارية، التأكيد على الانسجام وعدم التضاد بين المعتقدات والطوائف الثقافية المختلفة في تركيا كأنموذج يمكن اتباعه لتحقيق الانسجام بين الأنموذجين التركي والأوربي رغم اختلافهما دينيا (سليمان، 2006، ص210) .

وفي محاولة للساسة الأتراك التأكيد على حقيقة سماحة الدين الإسلامي، وان الإسلام العثماني لم يكن إسلاما متعصبا أو أصوليا، مع التذكير الدائم بأن الدولة العثمانية كانت عبر تاريخها الطويل ملاذا آمنا لكثير من الديانات الاخرى الهاربين من بطش وتصفية محاكم التفتيش الأسبانية عام 1492، وهو ما أكد عليه توركوت اوزال قائلا: " **أنا مسلم ولي العديد من الأصدقاء من أوروبا والولايات المتحدة ، وليس لي خلاف معهم ... إن تركيا بلد خارج نطاق (الأصولية) الإسلامية. وهي أنموذج جديد لبقية بلدان العالم الإسلامي**"(سليمان، 2006، ص210) .

---

[6]) **اسماعيل جم:** سياسي تركي ولد في اسطنبول في 15 شباط 1940، انهى دراسته الابتدائية في مدرسة رايشيل، بعدها التحق بثانوية روبرت Robert في اسطنبول ثم درس الحقوق بجامعة لوزان وتخرج منها 1963، شغل مناصب عدة لعل ابرزها وزير الخارجية (9حزيران 1997-18 نيسان 1999) و(18 نيسان 1999- 11 تموز 2002) وغيرها من المناصب، توفي بسرطان الرئة في 24 تشرين الثاني 2007م، للمزيد من التفاصيل ينظر: (Dundar, 2008, S.26؛ cem, 1987, S.U7)

ابان الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوربي خلال الستة أشهر الأخيرة من عام 2004، تعين على الاتحاد الأوربي أن يقرر ما إذا كانت لديه نية فتح مفاوضات العضوية مع تركيا الدولة المرشحة كعضو، وعلى الصعيد الرسمي، يعتمد هذا القرار على ما إذا كانت البلاد تتمتع بديمقراطية دستورية مستقرة تضمن سيادة القانون وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات وهو ما يسمى بمعيار كوبنهاكن السياسي(Zurcher and Linden, 2004, P.23).

وفي النقاش العام، لعبت اعتبارات أخرى أيضا دورا الى جانب الكثير من الاعتراضات العملية على العضوية التركية وهي (حجم البلد ، الفقر، الطبيعة الريفية، بالاضافة الى العديد من جيرانها غير المستقرين) (Zurcher and Linden, 2004, P.23-24)، وتزايدت الاعتراضات على الطبيعة الثقافية والدينية، ومهما يكن من أمر فأن لتركيا تاريخ ثقافي وديني مختلف عن تاريخ أوربا وقيم لا تتوافق مع تلك التي لدى اوربا. كما تبنت الحكومات الوطنية للدول الأعضاء والمفوضية الأوربية والبرلمان الأوربي، كلها تقريبا، سياسة الانتظار والترقب تجاه هذا الموضوع، وقد كان لقضايا مثل الثقافة والدين تأثيرا على السياسيين والمراقبين الأوربيين وهو ما ينطوي على مسألة ما إذا كانت تركيا قادرة على ضمان الحريات الدينية (Arvanitopoulos and Tzifakis, 2009, P.46).

من خلال دراسة هوية الإسلام التركي بشكل منفصل ومعمق ومدى ان تكون هذه الهوية عائقا امام عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، وفي ضوء المتطلبات الشرعية لدولة دستورية علمانية ديمقراطية، فأن قرار العضوية التركية الكاملة، تطغى عليه مشاعر غامضة من عدم الارتياح(Uniu, 2007, P. 241-242)، لان الحجج الاوربية الضمنية تجاه الاتراك باعتبارهم يحملون أرثا ذات طابعا دينيا، فانه من غير المعقول للبلد الوفاء بها، وعلى عكس المفوضية الأوربية(Zurcher and Linden, 2004, P.25)، فأن الاتراك يبدون اهتماما كبيرا لتطوير العلاقة بين الإسلام التركي والدولة العلمانية، فضلا عن أسسها التاريخية. كما نلاحظ العلاقة المتغيرة بسرعة بين الدين، الدولة، والمجتمع في تركيا(Arvanitopoulos and Tzifakis, 2009, P.68-69)

اشار الرئيس التركي عبدالله غول Abdullah Gul (28 آب 2007- 28 آب 2014) قائلا: " **ان تنامي العداء للإسلام في أوربا يتنافى وروح القيم الاوربية"، ويتفق غول مع بعض**

الاتراك أن " الاسلاموفوبيا[7] " **هي العقبة الكبرى التي تواجه مسار تركيا للعضوية في الاتحاد الاوربي، وأضاف غول حول تقييمه لمباحثات الانضمام مع الاتحاد الاوربي " أن تركيا تسعى الى الانضمام الى الاتحاد الاوربي، ولكن قد يأتي يوم من الممكن أن ترفض فيه تركيا الانضمام الى الاتحاد الأوربي"**(صالح، 2014، ص177)

يؤكد الدستور الأوربي، الذي اعتمد من قبل رؤساء الحكومات في حزيران 2004، على أهمية اتحاد القيم، وتنص الديباجة الرئيسية على: " استلهام الإرث الثقافي والديني والإنساني لأوربا ،التي طورت القيم العالمية غير قابلة للتلاعب من حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة والحرية وسيادة القانون، والاعتقاد بأن أوربا، الموحدة بعد التجارب المريرة التي مرت بها، تعتزم المضي قدما على طريق الحضارة والتقدم والازدهار، من أجل خير جميع سكانها، بما في ذلك الأكثر ضعفا و حرمانا ؛ أنها ترغب في أن تظل قارة مفتوحة للثقافة والتعلم والتقدم الاجتماعي وأنها ترغب في تعميق الطبيعة الديمقراطية والشفافية في الحياة العامة، والسعي من أجل السلام والعدالة والتضامن في جميع أنحاء العالم "(Zurcher and Linden, 2004, P.27).

في هذا المبحث، نود أن نجيب على السؤال الذي يتضمن إلى أي مدى تتأثر حقيقة كون تركيا دولة ذات غالبية مسلمة لتكون عائقا لا يمكن التغلب عليه أمام عضويتها في الاتحاد الأوربي، وبعبارة أخرى ((هل يحول الإسلام دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي))؟

تعترض العديد من الصعوبات ضد عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي أن "**الإسلام**" و"**أوربا**" كيانان مختلفان ولا يلتقيان الا تاريخيا فقط(محفوظ، 2012، ص194)، ومثل هذه الذرائع عادة ما ترى ان المسلمين هم كمجموعة جديدة من مهاجري ما بعد الحرب العالمية الثانية وأحفادهم المباشرين، هم الذين ينتمون لـ"**لأصولية الإسلامية** (محفوظ، 2012، ص194 ؛ جريدة الاتحاد الإماراتية،2002/12/20) ومثل هذه الآراء تبني تعميمات غير واقعية، التي فيها الغرب والإسلام مرادفين لحضارات مختلفة لا تتوافق في الأساس.

ان الحكومات التركية خلال الاعوام 2002 – 2010، بقيادة حزب ذي توجه إسلامي (حزب العدالة والتنمية) ، يميل بقوة لصالح عضوية الاتحاد الأوربي(Arvanitopoulos and Tzifakis, 2009, P.48)، لأنه يرى ان الاتحاد ضامن للحريات الدينية ضد الدولة والجيش. وهو يدعم طلب الاتحاد الأوربي لموقف أكثر مرونة تجاه الإسلام، لكن عليه أن يخطو بحذر

[7]) **الاسلاموفوبيا (islamophobia)**: يتكون من مقطعين، الاول هو الاسلام، والثاني هو الخوف المبالغ فيه، وهي من المصطلحات الغربية التي باتت تتخصص في تشويه الاسلام.

(Zurcher and Linden, 2004, P.28). ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار المشاعر المعادية للإسلام السائدة بين المواطنين الأوربيين، وربما حكوماتهم، وكذلك الحكومات التركية، خاصة في جهاز الدولة والجيش والقضاء(Uniu, 2007, P.240)، وممارسة فصل الدولة والدين، التي تعتز بها هذه المؤسسة، تعود إلى أبعد من ذلك بكثير ،اذ تتمتع أيضا الشخصية العلمانية للدولة بقبول واسع(Arvanitopoulos and Tzifakis, 2009, P.50).

ان مسألة ما إذا كان الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن يكون جنبا إلى جنب، له عواقب عملية هامة بالنسبة لتركيا، البلد المسلم الطموح لعضوية الاتحاد الأوربي. في الواقع، ان القادة السياسيين للاتحاد الأوربي قد حددوا الاتحاد كمجتمع للقيم، تلك التي عليها يستند المجتمع ، والتي تعكس الطابع الرسمي في معايير كوبنهاغن لعام 1993، والتي يتم تطبيقها للحكم على ترشيح العضو المحتمل (Zurcher and Linden, 2004, P.30)وعناصرها الأساسية هي الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن لا يتم وصف مفهوم أي منها بشكل لا لبس فيه أو تعريفه في وثائق الاتحاد الأوربي(Uniu, 2007, P.241). وبقدر تعلق الأمر بمعيار "الديمقراطية"، فهذا يعني أن الاتحاد الاوربي لا يطبق معيارا مطلقا للحكم الديمقراطي. فمعظم المفاهيم تعطي مظاهر متعددة(Marguiles, 1996, P.29)، وبالتالي، فإن الاتحاد لا يقيد نفسه بنموذج واحد، وما تسمى التقارير العادية السنوية ماهي الا عملية تعريف دوري لأهداف المراقبة.

مما لا يقبل الشك، أن هناك اتجاهات عديدة في أوربا تعارض وصول تركيا إلى ألاتحاد الأوربي ، وتنظر إلى هذه المسألة من زاوية ألاختلاف الديني – الثقافي، وبالرغم من أن أوربا حاولت أكثر من مرة دحض هذه المسألة والبحث عن عراقيل رديفة، إلا أن موضوع " **النادي المسيحي**" الغير راغب بانضمام دولة مسلمة مثل تركيا ظل بارزا على ملامح الرفض الأوربي(Wilson, N.D, P.34) .

صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان (Recep Tayyip Erdogan) بالقول " **أن تركيا تعرضت إلى الاهانة فهناك دول مرشحة للانضمام إلى ألاتحاد الأوربي ممن لم تحقق التقدم الذي حققناه ، وهذا الشيء لا نستطيع أن نفهمه لقد فعلنا كل ما هو مطلوب منا**" ، كذلك أكد أردوغان بان الإسلام والديمقراطية غير متعارضين، وشدد على أن الديمقراطية جوهرية لتطور العالم الإسلامي، وانه لا يتبنى وجهة النظر الخاصة بأن الثقافة "**الإسلامية والديمقراطية لا يمكن التصالح بينهما**"(Zurcher and Linden, 2004, P.51-52) .

وفي زيارة للرئيس التركي أردوغان الى فنلدا عام 2002 أشار " الى أن المسلمين قد تنتابهم الشكوك في أن الاتحاد الاوربي لايقبل عضويته سوى المسيحيين " ، واضاف بأن تركيا عبارة عن جسر ارتباط بين العالم الإسلامي والغرب، وان الاتحاد الاوربي لايمكن ان يبقى ناديا مسيحيا مغلقا، وأنه يجب أن يقبل انضمام تركيا إليه، ليثبت انه اتحاد لقيم ومبادئ سياسية وانسانية، كما أدان الارهاب قائلا: " **ان الارهابيين يستغلون الدين الاسلامي لمصلحتهم الخاصة، وانهم ليسوا مسلمين حقيقيين، ومن مبادئ الدين الاسلامي أن قتل الروح البشرية يساوي تدمير بيت الله وقتل جميع البشر** "(صالح، 2014، ص 178).

لقد ازدادت المخاوف الأوربية من كون تركيا دولة إسلامية ، وما يشكله من آثار على أوربا المسيحية، ففي حالة تحقق انضمام تركيا الإسلامية إلى ألاتحاد الأوربي، تصبح أكبر الدول الأعضاء من حيث تعداد السكان خلال العشرين عام القادمة، وبهذا فأن الخلل في تعداد السكان بين الشعب التركي والشعوب الأوربية سيؤدي لتغلب الجنس التركي في المنطقة الأوربية تدريجيا الأمر الذي يؤدي إلى إيقاظ مشاكل داخلية اجتماعية وثقافية ودينية ،وأخطر هذه المشاكل هي الخلافات بين الاتجاهات السياسية التي تدور حول قضايا الدين الإسلامي(Ahtisaari and Other's, 2004, P.20)، أن ألاتحاد الأوربي يعمل على تأجيل اندماج تركيا بالاتحاد الأوربي، وانه يسعى على خلق العقبات من أجل أبعاد تركيا أطول فترة ممكنة عن هذا ألانضمام الأمر الذي يدفع تركيا إلى البحث عن خيارات أخرى والعمل على تطوير علاقاتها بها (Usul, 2010, P.60; Hamren, 2007, P.7) .

الخاتمة :

توصل البحث الى النتائج الاتيه:-

(1) وجدت تركيا ان خلاصها وأمنها في الاتحاد الأوربي للنهوض بالواقع التركي المتخبط الذي شهد هزات عنيفة في عقد التسعينيات من القرن الماضي سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي.

(2) لعبت عدة عوامل لترسيخ قناعة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي أهمها موقع تركيا الاستراتيجي الذي لعب دورا بارزا في زيادة قوة هذا التوجه وبصورة خاصة خلال سنوات الحرب الباردة اذ وقفت تركيا في وجه المساعي السوفيتية التوسعية تجاه أوربا لذلك عملت تركيا على الانضمام إلى كل ما هو أوربي.

(3) شاركت تركيا في جميع المنظمات والمؤسسات الأوربية الغربية مظهرة رغبتها بالانفتاح نحو أوربا والانضمام إلى المجتمع الأوربي .

(4) كانت النخب التركية ترى في التوجه نحو الاتحاد الأوربي عامل دفاع للحفاظ على خيارها العلماني والحفاظ عليه دون انهياره، ولاسيما بعد تصاعد المد الإسلامي ووصوله إلى الحكم منذ عام 2002 بقيادة حزب العدالة والتنمية الى حد الان.

(5) اغلب الساسة الأتراك أصبحوا يشككون بصدق نوايا الاتحاد الاوربي تجاه بلدهم، اذ إن مصداقية الاتحاد الأوربي كانت موضع شك على جميع المستويات في تركيا سواء من النخب الحاكمة أو من المجتمع التركي، وإن عدم الثقة هذه متأصلة كنتيجة طبيعية للردود الأوربية تجاه مساعي عضوية تركيا إليه اذ إن الاتحاد الأوربي قد أجاد في وضع العقبات والعراقيل الطويلة الأمد إمام التوجه التركي.

(6) ان ما تقوم به تركيا من إصلاحات وإعادة هيكلة مشاكلها سواء الخارجية أم الداخلية يقابله الاتحاد الأوربي بجمود وعدم اهتمام واضعا عوائق جديدة، فالاتحاد الأوربي يرى صعوبة دخول دولة مسلمة ذات كثافة سكانية تتجاوز خمسة وثمانين مليونا إلى هذا النادي متناسيا الخدمات التي قدمتها له تركيا اذ اقترحت الدول الأوربية ترضية تركيا بإقامة علاقات مميزة بينها وبين الأتراك على إن لا تفضي هذه الشراكة في النهاية إلى حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

أولا : الرسائل والإطريح الجامعية

أ- باللغة العربية

1- احمد نجم عبود صالح، محاولات تركيا الانضمام الى الاتحاد الأوربي 2002 نهاية 2013، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014 .

2- حميد فارس حسن سليمان، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، 2006 .

3- وديان حسين عبود ، جاك شيراك ودوره السياسي في فرنسا 1932-1995، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل،2023.

ب- باللغة الانكليزية:

- Tuba Uniu, The European union and The Turkish MiliTary 1997-2007, George Washington University, Doctor of Philosophy 2007 .

ثانيا : البحوث والدوريات

- باللغة العربية

1- سامي شنر، "صراع الهوية بين الأوروبية والإسلامية"، مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، ع (311)، الباكستان، 1995 .

2- سعد عبدالمجيد، " قبول تركيا في الاتحاد الجمركي وخلافات الداخل "، مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، ع(312)، الباكستان، 1995 .

3- عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية-التغيير)، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2012، ص 194 .

ب- باللغة الانكليزية

1- Michael S. Teitelbaum and Philip L. Martin, “Is Turkey Ready for Europe?”, Foreign Affairs. Vol.82, No.3, Jun., 2003 .

2- Ronnie Marguiles, Turkey and the European Union, Middle East report, No.199, Turkey, (Apr.-Jun, 1996).

ثالثا : الصحف العربية

1- جريدة الاتحاد الاماراتية، 2002/12/20 .

2- جريدة الحياة (لندن)، 2004/12/17 .

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1- Adam Balcer and Other, "Turkey after the start of negotiation with the European Union-Foreign relations and the domestic situation situation", part:1, centre for Eastern studies, Jan., 2007.

2- Ali Resul Usul, Democracy in Turkey: The impact of EU political conditionality, New York, 2010 .

3- Aylin Güney, "On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or A Liability?", Perceptions, Ankara, Summer, 2004 .

4- Constantine Arvanitopoulos and Nikolaos Tzifakis, Turkey's Accession to the European Union, Greece, 2009 .

5- E. J. Zurcher and H. Vander Linden, The European Union-Turkey and Islam, Amsterdam, 2004 .

6- Ellinor Hamren, EU, Turkey and the Kurds: The Turkish discussion on minority rights, Stockholm University, 2007 .

7- Kerim Yildiz and Mark Muller, The European Union and Turkish Accession, Pluto Press, londone, 2008 .

8- Martti Ahtisaari and Other's, Turkey in Europe: More than a promise?, Report of the Independent Commission on Turkey, September, 2004 .

9- Maureen E. Wilson, Turkey and European Union: Creating Domestic Norm Through International Socialization, Istanbul,N.D .

10- Mehmet Ugur and Nergis Canefe, Turkey and European Integration: Accession Prospects and issues, London, 2005 .

11- Paul Kubicek, "Turkey's Place in the New Europe", Perceptions, Summer 2004 .